التحقيق في الشكاوى

إذا كنت تعتقد أن حقوقك بموجب القانون الوطني لعلاقات العمل قد انتُهِكَت، فيمكنك تقديم شكوى ضد صاحب العمل أو المنظمة العمالية.
يمكنك إيجاد نماذج الشكاوى هنا. يرجى التواصل مع موظف شؤون المعلومات في أقرب مكتب إقليمي للحصول على المساعدة.

يتلقى المجلس ما يقرب من 20,000 إلى 30,000 شكوى سنويًا من الموظفين والنقابات وأصحاب العمل تتناول مجموعة من الممارسات غير العادلة في العمل الموضحة في الجزء رقم 8 من القانون.

يتولى وكلاء المجلس التحقيق في الشكاوى، حيث يجمعون الادلة وقد يطلبون إفادات خطية من الأطراف والشهود. يُقيّم المدير الإقليمي نتائج التحقيق، وبعض الحالات الجديدة أو المهمة يتولى مراجعتها محاميو المجلس في قسم الاستشارات بواشنطن. عادةً، يتم اتخاذ قرار بشأن وقائع الشكوى في غضون 7 إلى 14 أسبوعًا، على الرغم من أن بعض الحالات يمكن أن تستغرق وقتًا أطول بكثير. خلال هذه الفترة، تُسوّي الأطراف غالبية الشكاوى أو يسحبها مقدم الشكوى أو يرفضها المدير الإقليمي. انقر هنا للحصول على الرسوم البيانية والبيانات.

عندما يجد التحقيق الذي يجريه المجلس أدلة كافية لدعم الشكوى، يبذل كل جهد ممكن لتسهيل التسوية بين الأطراف. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية في حالة مستحقة، فستُصدِر الهيئة شكوى. تشمل الادعاءات الشائعة ضد أصحاب العمل في الشكاوى التهديدات والاستجوابات والإجراءات التأديبية غير القانونية ضد الموظفين بسبب نشاطهم النقابي؛ وتقديم وعود بالحصول على مزايا لتثبيط الانضمام إلى النقابات؛ وفي سياق علاقات التفاوض الجماعي، رفض تقديم المعلومات، ورفض المفاوضة، وسحب الاعتراف. تشمل الادعاءات الشائعة ضد النقابات عدم تمثيل الموظف وعدم التفاوض بنية حسنة.

يؤدي إصدار شكوى إلى ترتيب جلسة استماع أمام قاضي القانون الإداري التابع للمجلس (ما لم تكن هناك تسوية). بعد إصدار شكوى، يصبح المجلس ممثلاً لمقدم الشكوى طوال نقاشات التسوية وإجراءات المجلس. يساعد محاميو المجلس في جمع المواد وإعدادها وإبقاء الأطراف على اطلاع بتطورات القضية.

يُحظَر قانونًا على صاحب عمل أو نقابة الانتقام من الموظفين بسبب تقديم الشكاوى أو المشاركة في تحقيقات المجلس أو إجراءاته.

سبل الانتصاف

لا يحق للمجلس تقييم العقوبات بموجب النظام الأساسي له. يحق للهيئة أن تسعى في الحصول على تسويات شاملة، مثل إعادة العمال إلى وظائفهم ودفع أجور متأخرة للعمال الذين تم تسريحهم، واتخاذ التدابير الإعلامية، مثل نشر إخطار من صاحب العمل يتعهد فيه بعدم انتهاك القانون.

الأوامر الزجرية المؤقتة

أثناء سير القضية من خلال إجراءات المجلس، يجوز للمدير الإقليمي تقديم التماس إلى المحكمة الجزئية الأمريكية المختصة لإصدار أوامر زجرية مؤقتة لاستعادة الوضع الراهن حيث تم انتهاك الحقوق، بموجب المادة 10(ي) من القانون. يجب أن يوافق المستشار القانوني العام أولاً على الالتماس ويلزم أن يأذن به المجلس. إذا أصدرت المحكمة أمرًا زجريًا، فإنه يجوز، من بين أمور أخرى، مطالبة الطرف بالعودة إلى التفاوض، أو إعادة الموظفين الذين تم فصلهم بصورة غير قانونية، أو وقف التعاقد من الباطن غير القانوني على الوظائف النقابية. انقر هنا لرؤية قائمة بأنشطة الأمر القضائي 10(ي)، وشاهد خريطة نشاط 10(ي) هنا.

مكتب الاستئناف

يجوز الاستئناف على قرارات رفض الشكوى أمام مكتب الاستئناف في واشنطن العاصمة خلال أسبوعين من رفض الشكوى. ويتعامل المكتب مع حوالي 2000 حالة سنويًا. ويتم تعيين محامٍ ومشرف في كل استئناف لمراجعة جميع المستندات في القضية، بما في ذلك المعلومات الجديدة المقدمة من قبل مقدم الشكوى. وفي جميع الحالات التي يُقترَح فيها إلغاء قرار المدير الإقليمي، تُعرَض على المستشار القانوني العام لاتخاذ قرار بشأنها.

قد تُقدَّم الحالات المهمة ليُراجعها المستشار القانوني العام حتى عندما تكون التوصية هي دعم القرار الإقليمي. ويجوز للمكتب أيضًا إعادة القضايا إلى المناطق لإجراء المزيد من التحقيق عند الضرورة. ولأن مثل هذه القرارات غير قابلة للمراجعة في المحكمة، فلا يوجد أي سبيل انتصاف آخر للأطراف التي تعتقد أنه تم رفض الشكوى بشكل غير عادل.

لمزيد من المعلومات أو للمساعدة في تقديم شكوى، يُرجى الاتصال بموظف شؤون المعلومات في أقرب مكتب إقليمي للمجلس.